



زراع :

زكاة الزروع (ر : زكاة / ٤ هـ) .

زكاة :

سنعرض بحث الزكاة ضمن النقاط التالية :

- ١ - فرضية الزكاة ، ٢ - شرط اقتناء المال ، ٣ - المزكي ، ٤ - الأموال التي تجب فيها الزكاة ، (أ) - شروطها ، ب - النقود ، ج - أموال التجارة ، د - الأنعام ، هـ - الزرع) ، ٥ - جباية الزكاة ، ٦ - محافظة الإمام على مال الزكاة ، ٧ - نقل الزكاة من بلد إلى بلد ، ٨ - مصارف الزكاة ، ٩ - الحيلة لإسقاط الزكاة .

١ - فرضية الزكاة :

الزكاة فرض فرضه الله على المسلمين ، فمن أداها مؤتجراً فله أجرها عند الله تعالى ، دلت على ذلك مجموعة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ؛ ومن أعان في أدائها أو جبايتها لم يحرم ثوابه عند الله ، فقد بعث عمر رجلاً من ثقيف على الصدقة ، فرآه بعد ذلك اليوم فقال له : لا أراك إلا ولك أجر الغازي في سبيل الله^(١) . ومن منعها فعليه وزرها ، وتؤخذ منه جبراً ، لقول رسول الله صلى الله عليه

(١) ابن أبي شيبة ١ / ١٤٠ .

وسلم : (من أعطى زكاة ماله مؤتجراً فله أجرها ، ومن منعها فإننا آخذوها وشطراً ماله ، عَزَمَةٌ من عَزَمَاتِ رَبَّنَا ، ليس لآل محمد منها شيء)^(١) .

فإن امتنع عن أدائها بقوة ، فهل يقاتل ؟

كان عمر يتمنى أنه سأل رسول الله عن ذلك ، فقد قال : لأن أكون سألت رسول الله عمن منع الصدقة - وأنا أضعها موضعها - أيقاتل ؟ أحب إلي من حمر النعم^(٢) ولكنه كان على كل حال منشرح الصدر لقتاله ، لما رآه من انشراح صدر أبي بكر لذلك ، وعدم معارضة أحد من الصحابة أبا بكر رضي الله عنه عندما جرد السيف لقتال مانعي الزكاة ، وقال عمر آنذاك : فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال ، فعرفت أنه الحق^(٣) .

— تعزيز من منع الزكاة (ر : تعزيز / ٦) .

٢ - شرط اقتناء المال :

إذا أدى الرجل زكاة ماله حل له ادخاره ، وخرج المال عن كونه كنزاً ، بذلك أفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب . قال ابن عباس : لما نزلت هذه الآية ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ كبر ذلك على المسلمين ، فقال عمر : أنا أفرج عنكم ، فانطلق ، فقال : يا نبي الله أنه كبر على أصحابك هذه الآية ، فقال رسول الله : (إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب ما بقي من أموالكم ، وإنما فرض المواريث لتكون لمن بعدكم) ، فكبر عمر ، ثم قال له : (ألا أخبرك بخير ما يكنز الرجل ؟ المرأة الصالحة إذا نظر إليها سرته ، وإذا أمرها أطاعته ، وإذا غاب عنها حفظته)^(٤) . وسأل

الزكاة برقم ٢٦١٠ وأبو داود في الزكاة برقم ١٥٥٦ وعبد الرزاق ٦ / ٦٧ والبيهقي ٤ / ١١٤ وغيرهم .

(٤) أخرجه أبو داود في الزكاة برقم ١٦٦٤ باب حقوق المال .

(١) أخرجه أبو داود في الزكاة برقم ١٥٧٥ والنسائي في الزكاة باب عقوبة مانع الزكاة ، والامام أحمد في المسند ٥ / ٢ و ٤ .

(٢) عبد الرزاق ٤ / ٤٣ .

(٣) صحيح البخاري في الزكاة باب وجوب الزكاة ، ومسلم في الايمان برقم ٣٠ والترمذي في

عمر رجلاً عن أرض له باعها ، فقال له : احرز مالك واحفر له تحت فراش امرأتك ، فقال : يا أمير المؤمنين : أليس بكنز ما أدى زكاته^(١) ؟ فقال عمر : المال ليس بكنز إذا أديت زكاته^(٢) .

٣ - المزكي :

الزكاة فريضة مالية تجب في أموال المسلمين لقوله تعالى : ﴿ في أموالهم حَقٌّ مَعْلُومٌ * لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ ولذلك فإنه يشترط في مالك المال حتى تجب الزكاة في ماله ما يلي :

أ - الإسلام : فإن لم يكن مسلماً فلا زكاة عليه في ماله ، وإن سماها هو زكاة . وقد أخذ عمر الجزية من نصارى بني تغلب ، فسموها هم زكاة ، وهي في الحقيقة جزية (ر : جزية / ٣ أ ٤) .

ب - الحرية : ولا تجب الزكاة على المال الذي في يد العبد ، لأن العبد لا يملك المال ، وإنما هو وما في يده ملك سيده ، ولذلك تجب زكاة ما في يده من أموال على سيده . قال عمر : ليس في مال العبد زكاة^(٣) ؛ وسأل مملوك لبني هاشم عمر فقال : إن لي مالاً أفأزكيه ؟ قال : لا ، قال : أفأتصدق ؟ قال : بالدرهم والرغيف^(٤) ؛ وسأل رجل عمر فقال : يا أمير المؤمنين أعلی المملوك زكاة ؟ فقال : لا ، فقلت : على من هي ؟ فقال : على مالكة^(٥) .

وبما أن المقرر عند عمر : ان المكاتب عبد حتى يوفي ما عليه من بدل الكتابة^(٦) (ر : رق / ٣ د) فإنه لا تجب الزكاة في مال المكاتب حتى يؤدي ما عليه ويعتق . فعن أبي سعيد المقبري - واسمه كيسان - قال : أتيت عمر بمائتي درهم ، فقلت : يا أمير المؤمنين هي زكاة مالي ، قال : وقد عتقت ؟

(٤) أموال أبي عبيد ٤٥٧ .

(٥) سنن البيهقي ٤ / ١٠٩ .

(٦) المحلى ٥ / ٢٠٤ .

(١) ابن أبي شيبة ١ / ١٣٨ .

(٢) عبد الرزاق ٤ / ١٠٨ .

(٣) ابن أبي شيبة ١ / ١٣٥ ب .

قلت : نعم ، قال اذهب بها أنت فاقسمها^(١) ، وقد كان أبو سعيد المقبري مكاتباً^(٢) .

ج - وطالما أن الزكاة فريضة واجبة على الأموال التي يملكها المسلم ، فحيثما توفر هذا المال الذي يملكه المسلم وجبت فيه الزكاة سواء كان مالكه المسلم بالغاً أو غير بالغ ، عاقلاً أو مجنوناً^(٣) ؛ وبناء على ذلك فقد صرح عمر بوجوب الزكاة في مال اليتيم والصغير^(٤) ، ولذلك فإن عمر كان يأمر أولياء اليتامى أن يُثْمروا لهم أموالهم حتى لا تأتي عليها الزكاة ، فقال : اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة^(٥) وكان عمر يفعل ذلك ، فكان يُثْمَر لليتيم ماله ويدفع له زكاته^(٦) (ر : ولاية / ٢ ب ١) .

٤ - الأموال التي تجب فيها الزكاة :

كتب عمر إلى عامله في دمشق : إنما الصدقات - أي الزكاة - في الحرث - أي الزرع - والعين - أي النقود - والماشية^(٧) . ولكن لدى تتبعنا للأموال التي أوجب فيها عمر الزكاة وجدنا عمر قد أوجبها في العين - أي الذهب والفضة - وأموال التجارة ، والماشية - وهي الإبل ، والبقر ، والغنم ، وأدخل عمر فيها فيما بعد الخيل ، والعبيد - والزرع ، والعسل ، وكأنه رضي الله عنه ألحق العسل بالزرع .
أ - ما يشترط في المال حتى تجب فيه الزكاة : يشترط في المال حتى تجب فيه الزكاة ما يلي :

(١) ملك النصاب الخالي عن الدين : فلا زكاة فيما لا يملك الإنسان ، وعلى هذا فإنه إذا توفر المال عند رجل ، وحال عليه الحول ، وعليه دين ، فإنه

شيبة ١ / ١٣٤ وسنن البيهقي ٦ / ٢ و ٤ / ١٠٧ والأموال ٤٤٩ .

(٦) عبد الرزاق ٤ / ٦٧ والمحلى ٥ / ٢٠٨ وسنن

البيهقي ٤ / ١٠٧ .

(٧) الموطأ ١ / ٢٤٥ .

(١) ابن أبي شيبة ١ / ١٣٥ وسنن البيهقي ٤ / ١١٤ والمجموع ٦ / ١٦٣ والأموال ٥٧١ .

(٢) ابن أبي شيبة ١ / ١٣٥ ب .

(٣) المغني ٢ / ٦٢٢ .

(٤) المجموع ٥ / ٢٩٩ والمحلى ٥ / ٢٧٧ .

(٥) الموطأ ١ / ٢٥١ وعبد الرزاق ٤ / ٦٨ وابن أبي

يطرح من المال الذي عنده ما عليه من الديون ، ثم يزكي ما بقي ، وإن كان له دين فإنه يجمع دينه وما عنده من المال ويزكيه جميعاً . قال رجل لعمر : يا أمير المؤمنين يجيء أبان صدقتي ، فأبادر الصدقة ، فانفق على أهلي وأقضي ديني ؟ قال عمر : لا تبادر بها ، واحسب دينك وما عليك ، وزك ذلك اجمع^(١) ، أي لا يشترط قضاء الدين قبل الزكاة ، ويمكن طرح الدين مما عنده من مال ، ثم دفع الزكاة عما بقي . وقال عمر : إذا حلت - أي الزكاة - فاحسب دينك وما عندك فاجمع ذلك جميعاً ثم زكه^(٢) ؛ وجاء رجل إلى عمر فقال : يجيء إبان زكاتي ولي دين ؟ فأمره أن يزكيه^(٣) - ولا زكاة في مال حتى يبلغ النصاب - كما سيأتي بعد قليل .

(٢) أن يكون المال معداً للنماء : فإن لم يكن معداً للنماء فلا زكاة فيه ، ويعتبر الذهب والفضة ناميين بطبعهما ، لأنهما خلقا لذلك ، ولهذا تجب الزكاة فيهما على كل حال ، سواء أعدا للنماء فعلاً ، أو لم يعدا للنماء ، كما إذا اتخذ منهما حلياً ، فإن الحلّي وإن لم يكن نامياً بالفعل ، إلا أنه نام بالقوة ، فتجب فيه الزكاة عند عمر عندما يكون من الذهب أو الفضة ؛ وعلى هذا فإن الزكاة لا تجب في مؤنة البيت ، ولا في أثاثه ، لأنهما لم يعدا للنماء ، وتجب في أموال التجارة ، ولا تجب في الخيل المربوطة للجهاد في سبيل الله تعالى ، وتجب فيما طلب فيه النسل من الخيل ، وسيأتي ذلك كله .

(٣) حولان الحول : ولا تجب الزكاة في النقد وأموال التجارة والأنعام ، حتى يحول الحول على ملك النصاب منها ، ولذلك فإن عمر لم يكن يأخذ الزكاة من الأعطيات التي يعطيها الناس ، لأنه لم يحلّ عليها الحول^(٤) ، أما الزروع فلا يشترط فيها حولان الحول .

— فإن استفاد أحد مالا أثناء الحول ، فإن هذا المال الذي استفاده إما

١ / ١٣٥ ب .

(١) المحلى ١٠٠/٦ و ١٠٣ وعبد الرزاق

(٣) عبد الرزاق ١٠٣ / ٤ .

١٠٢ / ٤ .

(٤) الأموال ٤١٢ .

(٢) المحلى ١٠٠ / ٦ والأموال ٤٣٠ وابن أبي شيبة

أن يكون من جنس ما عنده أو من غير جنسه .

فإن كان من جنس ما عنده ضمه إلى المال الذي عنده وزكاه معه ،
معتبراً حوله بحول المال السابق الذي عنده ، لأن المال الذي كان عنده أولاً
هو الأصل ، والمال المستفاد تبع ، فيتبعه في الحول . وإن كان المال
المستفاد من غير جنس ما عنده ، بأن كان المال الذي عنده دراهم ، فاستفاد
أثناء الحول إبلاً ، فهذا له حكم نفسه ، لا يضم إلى ما عنده في حول ولا
نصاب ، بل إن كان المال المستفاد قد بلغ نصاباً ، استقبل به حولاً وزكاه في
نهاية الحول ، وإن لم يبلغ نصاباً فلا شيء فيه^(١) ، ومن هنا كان عمر يعد
على الناس صغار الماشية الذين ولدوا أثناء الحول كما سيأتي (ر : زكاة
/ ٤ د) .

٤) السوم للماشية : لا تجب الزكاة في الماشية إلا إذا كانت سائمة يطلب
نسلها ، أو للتجارة^(٢) ، فإن كانت سائمة يطلب نسلها ، وجب فيها ما يجب في
زكاة الماشية ، وإن كانت للتجارة وجب فيها من الزكاة ما يجب في أموال
التجارة ، وعلى هذا فلا زكاة في غير السائمة ، كالعلوفة ، ولا في التي لا
يطلب نسلها ، كالعوامل ؛ وقد قال عمر : في الأربعين من الغنم سائمة
شاة^(٣) . فقد شرط رضي الله عنه السوم لوجوب الزكاة في الغنم ، وغيرها من
المواشي مثلها .

ب - زكاة النقود :

١) زكاة الفضة : نصاب الفضة مائتا درهم ، وليس في شيء من الفضة زكاة
حتى تبلغ النصاب ، فإذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة دراهم^(٤) ، وقد
كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري : إن خذ ممن مرّ بك من تجار المسلمين
من كل مائتي درهم خمسة دراهم^(٥) . وعن أنس بن سيرين قال : بعثني

(٤) ابن أبي شيبة ١ / ١٣١ ب .

(٥) عبد الرزاق ٤ / ٨٨ .

(١) المغني ٢ / ٦٢٦ .

(٢) عبد الرزاق ٢ / ٨ .

(٣) المحلى ٦ / ٥٩ و ٨٣ والأموال ٤٠٨ .

أنس بن مالك على الأبله ، فقلت له : بعثني على شر عملك ، قال : فأخرج لي كتاباً من عمر بن الخطاب : خذ من المسلمين من كل أربعين درهماً درهماً^(١) . فإن زادت الفضة على مائتي درهم فقد كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري : فما زاد على المائتي درهم من الفضة ففي كل أربعين درهماً درهماً^(٢) ؛ وعن أنس قال : بعثني عمر على جباية العراق وقال : إذا بلغ مال المسلمين مائتي درهم فخذ منها خمسة دراهم ، وما زاد على المائتين ففي كل أربعين درهماً درهماً^(٣) .

(٢) زكاة الذهب : نصاب الذهب عشرون ديناراً ، وليس في أقل من عشرين ديناراً زكاة ، فإذا بلغ عشرين ديناراً ففيه نصف دينار^(٤) وما زاد على ذلك ففي كل أربعة دنائير درهم^(٥) .

(٣) زكاة الحلي : إذا اتخذت المرأة حلياً من الذهب أو الفضة وجبت فيه الزكاة^(٦) . فقد كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه انه مَرُّ من قبلك من نساء المسلمين أن يصدقن حليهن^(٧) .

(٤) إخراج البدل في الزكاة : الأصل إخراج زكاة كل شيء منه ، فزكاة الذهب ذهب ، وزكاة الفضة فضة ، ولكن عمر كان يقبل البدل تيسيراً على الناس ، فكان يأخذ العروض بدلاً من الذهب أو الفضة ، ففي مصنف ابن أبي شيبة وغيره ان عمر كان يأخذ العروض في الصدقة من الورق وغيرها^(٨) .

ج - زكاة أموال التجارة :

وكان عمر يذهب إلى وجوب الزكاة في عروض التجارة^(٩) عند حولان

(١) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ١٣٠ . (٦) المغني ٩ / ٣ والمجموع ٦ / ٣١ و ٤٣ .

(٢) ابن أبي شيبة ١ / ١٣١ والمحلى ٦ / ٦٠ (٧) ابن أبي شيبة ١ / ١٣٤ ب وسنن البيهقي ٧٢٠ .

(٣) الأموال ٤٢٢ . (٨) ابن أبي شيبة ١ / ١٣٧ وعبد الرزاق ٤ / ١٥ .

(٤) الأموال ٤٠٨ . والمغني ٣ / ٦٥ .

(٥) الأموال ٤٢٢ . (٩) المجموع ٦ / ٤٤ والمغني ٣ / ٢٩ .

الحول^(١) . وقد أمر رضي الله عنه جِماساً الليثي أن يقوم تجارته ويزكيها . فعن جِماس قال : مرّ عليّ عمر فقال : أدّ زكاة مالك يا جِماس ، قال : قلت : مالي مال أزكيه إلا الجعاب والأدم ، فقال له عمر : قومه وأدّ زكاته^(٢) ؛ وعن عبد الرحمن بن عبد القاريّ قال : كنت على بيت المال زمن عمر فكان إذا خرج العطاء جمع أموال التجارة ثم حسبها ، شاهدها وغائبها ، ثم أخذ الزكاة من شاهد المال عن الشاهد والغائب^(٣) ؛ وكان إذا مر التاجر على العاشر حسب ما معه من نقود وتجارات وأخذ منها الزكاة ربع العشر (ر : عشر / ١٧ أ) .

د - زكاة الأنعام :

(١) اشتراط السوم : كان عمر رضي الله عنه لا يوجب الزكاة في الماشية إلا إذا كانت سائمة قال عمر : « في الأربعين من الغنم سائمة شاة »^(٤) (ر : زكاة / ٤ أ) .

(٢) عد الصغار مع الكبار : وتعدّ الصغار مع الكبار عند حساب الزكاة ويزكى الجميع . فقد بعث عمر سفيان بن عبد الله الثقفي مصداً على الطائف ، فكان يعد عليهم السخلة ، فلما قدم على عمر ذكر له ذلك ، فقال عمر : نعم ، تعد عليهم السخلة ، يعدها الراعي ، ولا تأخذها^(٥) . وفي خراج أبي يوسف : بعث عمر سفيان بن مالك ساعياً على البصرة ، فمكث حيناً ، ثم استأذنه في الجهاد ، فقال - عمر - : أولست في جهاد ؟ قال : من أين ؟ والناس يقولون : هو يظلمنا ، قال : وفيم ؟ قال : يقولون : يعد علينا السخلة ، قال : فعدها ، وإن جاء بها الراعي يحملها على كتفيه ، أوليس

(١) انظر اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ١٣١ .
(٢) عبد الرزاق ٤ / ٩٦ وابن أبي شيبة ١ / ١٣٧ .
(٣) الأموال ٤٢٥ والمحلى ٥ / ٢٣٤ وابن أبي شيبة ١٣٧ / ١ .
(٤) الموطأ ١ / ٢٦٥ والمحلى ٥ / ٢٧٥ وابن أبي شيبة ١ / ١٣٣ والأموال ٣٨٨ والمجموع ٥ / ٣٣٥ و ٣٦٠ والمغني ٢ / ٦٠٢ .
(٥) سنن البيهقي ٧ / ١٤٧ والأموال ٤٢٥ .
(٦) الأموال ٤٠٨ والمحلى ٦ / ٥٩ و ٨٣ .

تدع لهم الربّي ، والأكيلة ، والماخض ، وفحل الغنم^(١) .

(٣) وما وجب من الزكاة في الأنعام ، فإنه لا يؤخذ منه إلا الوسط^(٢) ، وذلك أن عامل الصدقة عندما يقدم على قوم ليأخذ زكاة مواشيهم ، فإنه يقسمها أثلاثاً ، ويختار صاحب الماشية ثلثاً منها ، فلا يأخذ عامل الصدقة منه شيئاً ، ويأخذ ما وجب عليهم من زكاتها من الثلثين الباقيين ، فعن سعد الأعرج^(٣) أن عمر لقي سعداً فقال : أين تريد ؟ فقال : أغزو ، فقال له عمر : ارجع إلى صاحبك - يعني يعلى بن أمية - فإن عملاً بحقٍ جهاد حسن ، فإذا أصدقتهم الماشية لا تنسوا الحسنة ولا تنسوا صاحبها ، ثم اقسموها أثلاثاً ، ثم يختار صاحب الغنم ثلثاً ، ثم اختاروا من الثلثين الباقيين^(٤) ؛ وفي رواية ابن أبي شيبه : فإذا وقفت عليكم غنمه فاصدعوها صدعين ثم اختاروا من النصف الآخر^(٥) ، ولا تناقض بين الروايتين ، لأنه لا يشترط أن يكون الصدعان متساويين .

— ولا يأخذ المصدق الهرمة ولا العوراء ، كما لا يأخذ الأكولة ونحوها ، قال عمر : ولا تؤخذ الهرمة ولا ذات عوار ، ولا تيس إلا أن يشاء المصدق^(٦) . وقال لأحد عماله : قل لهم : إني لا آخذ الشاة الأكولة ، ولا فحل الغنم ، ولا الربّي ، ولا الماخض ، ولكني آخذ العناق والجذع والثني ، وذلك عدلٌ بين غذاء المال وخياره^(٧) ؛ ومُرّ على عمر بغنم من

والربّي : التي ولدت حديثاً وتربي ولدها ، والماخض : الحامل التي هي على وشك الولادة ، والعناق : الأنثى من ولد المعز ، والتي بلغ عمرها سنة ، والجذع : اسم للحيوان في زمن ليس له فيه سنٌ تنبت ولا تسقط ، والجذع من الضأن ما طعن في الثانية ، ومن البقر ما طعن في الثالثة ، ومن الإبل : ما طعن في الخامسة ، والثني : الذي يلقي ثنيته ، ويكون ذلك في الغنم والبقر في السنة الثالثة ، وفي الإبل في السنة السادسة .

- (١) خراج أبي يوسف ٩٨ .
 (٢) المغني ٢ / ٦٠١ .
 (٣) في مصنف ابن أبي شيبه «سعيد» والصواب ما أثبتناه .
 (٤) عبد الرزاق ٤ / ١٣ .
 (٥) ابن أبي شيبه ١ / ١٣٣ .
 (٦) عبد الرزاق ٤ / ٨ .
 (٧) المحلى ٥ / ٢٧٣ و ٢ / ٦٠١ وابن أبي شيبه ١ / ١٣٣ والموطأ ١ / ٢٦٥ والمجموع ٥ / ٣٦٠ .
 وخراج أبي يوسف ٩٨ والأموال ٣٨٨ و ٣٩٠ والأكولة : التي تعلق لتذبح للأكل ،

الصدقة ، فرأى فيها شاة حافلاً ذات ضرع عظيم ، فقال : ما هذه الشاة؟ قالوا : شاة من الصدقة ، فقال عمر : ما أعطى هذه أهلها وهم طائعون ، لا تفتنوا الناس ، لا تأخذوا جزرات المسلمين ، نكبوا عن الطعام^(١) .

٤) زكاة الإبل :

أ) مقدارها : ليس في أقل من خمس من الإبل زكاة ، فإن بلغت خمساً ففيها شاة ، ثم تتوالى الزكاة حسب القائمة العددية التالية :

- في كل ٥ من الإبل شاة واحدة حتى تبلغ عشراً .
- في كل ١٠ من الإبل شاتان حتى تبلغ خمسة عشر .
- في كل ١٥ من الإبل ثلاث شياه حتى تبلغ العشرين .
- في كل ٢٠ من الإبل أربع شياه حتى تبلغ خمساً وعشرين .
- في كل ٢٥ من الإبل بنت مخاض - وهي التي أتمت السنة وطعنت في الثانية من عمرها - حتى تبلغ ستاً وثلاثين .
- في كل ٣٦ من الإبل بنت لبون - وهي التي طعنت في الثالثة من عمرها - حتى تبلغ ستاً وأربعين .
- في كل ٤٦ من الإبل حقة - وهي التي طعنت في الرابعة من عمرها - حتى تبلغ واحداً وستين .
- في كل ٦١ من الإبل جذعة - وهي التي طعنت في الخامسة من عمرها - حتى تبلغ ستاً وسبعين .
- في كل ٧٦ من الإبل بنتا لبون ، حتى تبلغ واحداً وتسعين .
- في كل ٩١ من الإبل حقتان .

(١) الموطأ / ١ / ٢٦٥ وابن أبي شيبة / ١ / ١٣٢ ب وخراج أبي يوسف ٩٨ وسنن البيهقي ٤ / ١٥٨ والأموال ٤٠٣ .

وما زاد على ذلك ففي كل أربعين من الإبل بنت لبون ، وفي كل خمسين منها حقة^(١) .

ب (فإذا وجبت على إنسان في زكاة إبله سن معينة ، كبنت لبون ، ولم توجد عنده هذه السن ، بل عنده سن أكبر منها ، كحقة مثلاً ، أخذها جابي الصدقة ، ورد إلى صاحب الماشية شاتين ، وهما الفرق بين السنين ، أو قيمة شاتين ، وكانت قيمتهما آنذاك عشرة دراهم ؛ وإن لم يجد عنده إلا سناً أصغر منها ، كبنت مخاض مثلاً ، أخذها جابي الصدقة وأخذ معها شاتين أو قيمتهما ، قال عمر : إذا لم يجد السن التي دونها أخذ التي فوقها ورد إلى صاحب الماشية شاتين أو عشرة دراهم^(٢) ، وكتب إلى بعض عماله : ألا يؤخذ من رجل لا يجد في إبله السن التي عليه إلا تلك السن من شروى إبله أو قيمة عدل^(٣) .

٥) زكاة الغنم :

أ (ليس في أقل من أربعين شاة شيء ، فقد كان عمر إذا بعث المصدق بعث معه بكتاب : ليس في أقل من أربعين شاة شيء^(٤) ويجب في الأربعين فما فوقها ، حسب القائمة التالية :

في ٤٠ شاة واحدة إلى ١٢٠ .

في ١٢١ شاة ، شاتان إلى ٢٠٠ .

في ٢٠١ شاة ، ثلاث شياه إلى ٣٠٠ .

فإن زادت على ذلك فلا شيء فيها حتى تبلغ ٣٠١ ، وهكذا في كل مئة شاة بعد ذلك^(٥) .

(٤) ابن أبي شيبة ١ / ١٣٣ .

(٥) ابن أبي شيبة ١ / ١٣٣ وعبد الرزاق ٤ / ٨ والمحلى ٥ / ٢٦٩ و ٤٥ / ٦ والأموال ٣٨٦ .

(١) ابن أبي شيبة ١ / ١٣٢ وعبد الرزاق ٤ / ٨

والموطأ ١ / ٢٥٧ وسنن البيهقي ٤ / ٨٧ والمحلى ٦ / ٢٣ و ٤٢ / ٥ والأموال ٣٥٩ .

(٢) عبد الرزاق ٤ / ٤٠ والمحلى ٦ / ٢٣ .

(٣) عبد الرزاق ٤ / ٤٠ وابن أبي شيبة

١ / ١٤٠ ب .

(٦) زكاة البقر :

كان عمر يقول : زكاة البقر هي كزكاة الإبل ، فعن محمد بن عبد الرحمن قال في كتاب عمر : ان البقر يؤخذ منها ما يؤخذ من الإبل - يعني في الزكاة^(١) - .

(٧) زكاة الخيل والرقيق :

لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ من الخيل والرقيق صدقة^(٢) ولا أبوبكر ، ولا عمر في أول عهده . ولكن حدث أن ناساً من أتقياء أهل الشام قالوا لأبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه - وكان أميراً عليها في عهد عمر - : خذ من خيلنا ورقيقنا صدقة ، فأبى ، ثم كتب إلى عمر : فأبى ، فأتوا عمر فقالوا : إنما أموالنا الخيل والرقيق ، فخذ منا صدقة ، فقال : ما أريد أن آخذ شيئاً لم يكن قبلي ، ثم استشار الناس فقال عليّ : أما إذا طابت أنفسهم فحسن ، إن لم تكن جزية تؤخذ بعدك . فأخذ عمر من الخيل عشرة دراهم ، ومن الرقيق عشرة دراهم في كل سنة ، ورزق الخيل كل فرس عشرة أجربة في كل شهر ، ورزق الرقيق جريبين في كل شهر . فلما كان معاوية بن أبي سفيان حسب ذلك ، فإذا الذي يعطيهم أكثر من الذي يأخذ منهم ، فتركه ولم يأخذ منهم ولم يعطهم^(٣) . والحقيقة : ان ما دفعه هؤلاء لم يكن زكاة ، وإنما كان تبرعاً ، وقدّر عمر رضي الله عنه لهم هذه العواطف الصادقة ، وهذا الاخلاص ، فلم ير من المناسب أن يردّهم دون أن يقبل تبرعهم ، فقبله منهم ، وعوضهم عنه برزق خيلهم وعبيدهم ، وكان ما أعطاه لهم أكثر مما أخذ منهم ، وبقي الأمر كذلك إلى أن ابتاع عبد الرحمن بن أمية - أخو يعلى بن أمية - من رجل من أهل اليمن فرساً أنثى بمائة قلوص^(٤) ، فندم

والموطأ ١ / ٢٧٧ والمحلى ٥ / ٢٢٩ و ٢٧٧

والأموال ٤٦٥ وانظر بدائع الصنائع ٢ / ٣٤

والمغني ٢ / ٦٢٠ .

(٤) القلوص : الناقة أول ما تركب .

(١) المحلى ٦ / ٢ و ٤ ومستدرک الحاكم ١ / ٣٩٤

وسنن الدارقطني ٢١٠ .

(٢) مسند الإمام أحمد ١ / ١٨ .

(٣) عبد الرزاق ٤ / ٣٥ وابن أبي شيبة ١ / ١٣٤ ب

البائع ، فلهحق بعمر ، فقال : غصبني يعلى وأخوه فرساً لي ، فكتب عمر إلى يعلى : أن الحق بي ، فأتاه فأخبره الخبر ، فقال عمر : إن الخيل لتبلغ هذا عندكم ؟! فقال : ما علمت فرساً بلغ هذا ، مثل هذا ، قال عمر : فنأخذ من أربعين شاة شاة ، ولا نأخذ من الخيل شيئاً ؟! خذ من كل فرس ديناراً ، قال ، فضرب على الخيل ديناراً ديناراً^(١) ويروي ابن أبي شيبة أن السائب ابن أخت عمر كان يأتي عمر بصدقة الخيل^(٢) . وبذلك يظهر لنا : ان عمر قد أخذ ما أخذه من الخيل والرقيق تبرعاً من أصحابها أولاً ، ثم أقر أخيراً زكاة الخيل ، وفرضها ، وأبقى ما يُدفع عن الرقيق تبرعاً .

هـ - زكاة الزرع :

(١) ما تجب فيه الزكاة من الزروع : تجب الزكاة في كل مكيل من الثمار ييبس فيبقى ، أو يعصر فيبقى ، اما الذي ييبس فيبقى كالحنطة والأرز والذرة والقطنيات كالعدس والحمص وأشباه ذلك ، فعن سالم قال : أخذ عمر بن الخطاب من القطنية الزكاة^(٣) ، وكالعنب فإنه ييبس فيبقى ، حين يصبح زبيياً ، فقد كتب سفيان بن عبد الله الثقفي إلى عمر ، وكان عامله على الطائف ، ان قبله حيطاناً فيها كروم وفيها من الفرسك والرمان ما هو أكثر غلة من الكروم أضعافاً ، فكتب إليه يستأمره في العشر ، فكتب إليه عمر : أن ليس فيها عشر ، وقال : هي من العضاة كلها ، وليس عليها صدقة^(٤) .

أما ما يعصر فيبقى وهو من المكيلات كالزيتون ، ففيه الزكاة ، وذلك أن عمر لما قدم الجابية رفع إليه أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم أنهم اختلفوا في عُشر الزيتون ، فقال عمر : فيه العشر^(٥) ؛ وعن رجاء بن سلمة

(٣) عبد الرزاق ٤ / ١٢٠ .

(٤) سنن البيهقي ٤ / ١٢٥ وخراج يحيى ١٥٥

والمغني ٢ / ٦٩٣ .

(٥) سنن البيهقي ٤ / ١٢٦ .

(١) عبد الرزاق ٤ / ٣٦ وسنن البيهقي ٤ / ١١٩

والمحلى ٥ / ٢٢٧ وانظر بدائع الصنائع

٣٤ / ٢ .

(٢) ابن أبي شيبة ١ / ١٣٤ .

قال : سألت يزيد بن يزيد بن جابر عن الزيتون فقال : عشره عمر بن الخطاب بالشام^(١) . وعلى هذا ، فإنه ليس في الرمان والفرسك الزكاة لأنه لا يبقى وليس من المكيلات ، كما تقدم قبل قليل ، وليس في الخضروات زكاة ، لأنها ليست من المكيلات ، ولا تبقى أيضاً ، قال عمر : ليس في الخضروات صدقة^(٢) ؛ وإنما قلنا أن عمر يشترط أن تكون الثمار من المكيلات لأنه رضي الله عنه جعل نصاب الزكاة كيلاً خمسة أوسق .

(٢) نصاب الزرع :

أ (لا تجب الزكاة في زرع حتى يبلغ خمسة أوسق^(٣) قبل يبسه أو عصره ، فإن شاء صاحبه أخرج الزكاة الواجبة فيه قبل يبس الثمار أو عصرها ، وإن شاء بعد يبسها وعصرها ، ففي الزيتون إذا بلغ حبه خمسة أوسق إن شاء أخرج الزكاة الواجبة حباً ، وإن شاء أخرجها زيتاً .

ب (وينبغي للإمام أن يرسل ساعيه إذا بدا صلاح الثمار ليخبرها ، ويعرف قدر الزكاة الواجبة فيها ، ويعرف المالك ذلك^(٤) ؛ ويترك الخارص لصاحب الزرع قدر ما يسقط منه فلا يخرصه عليه ، وإذا كان يقيم في البستان جماعة ترك لهم قدر ما يأكلون من هذه الثمارهم وأضيافهم ، فلا يخرصه عليهم ؛ فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرسل أبا حثمة سهل بن حثمة خارصاً فيقول له : إذا أتيت أهل بيت في حائطهم ، فلا تخرص عليهم قدر ما يأكلون^(٥) ؛ وكان يقول للخارص : دع لهم قدر ما يقع وقدر ما يأكلون^(٦) ؛ وقال أيضاً للخارص : خففوا على الناس

(١) سنن البيهقي ١/ ١٣٣ ب وانظر الأموال ٥٠٠ .
 (٢) سنن البيهقي ٤/ ٢٢٩ والأموال ٥٠١ وخراج يحيى ١٥٥ .
 (٣) الأموال ٤٨٠ والأوسق الخمسة تساوي ٦٥٠ كيلو غراماً من القمح (ر: معجم لغة الفقهاء . مادة : مقادير) للمؤلف .
 (٤) المغني ٢/ ٧٠٦ .
 (٥) ابن أبي شيبة ١/ ١٣٨ ب وسنن البيهقي ٤/ ١٢٤ والمحلى ٥/ ٢٥٩ والأموال ٤٨٥ والمغني ٢/ ٧٠٩ .
 (٦) عبد الرزاق ٤/ ١٢٩ والمحلى ٥/ ٢٦٠ .

في الخرص ، فإن فيه العرية والوطية والأكلة ، قال الوليد : قلت لأبي عمر : وما العري ؟ قال : النخلة والنخلتين والثلاثة يمنحها الرجل من أهل الحاجة ، قلت : فما الأكلة ؟ قال : أهل المال يأكلون منه رطباً ، فلا يخرص ذلك ، ويوضع في خرصه ، قال ، قلت : فما الوطية ؟ قال : من يغشاهم ويزورهم^(١) .

و - زكاة العسل :

(١) وجوب الزكاة في العسل : كان عمر يأخذ من العسل الزكاة ويقول : في العسل عشر^(٢) ؛ وكتب سفيان بن عبد الله عامل الطائف إلى عمر : ان من قبلي يسألوني أن أحمي لهم جبلاً ، أو قال نحلاً لهم ؟ فكتب إليه عمر : إنما هو ذباب غيث ، ليس أحد أحق به من أحد ، فإن أقروا لك بالصدقة فاحمه لهم ، فكتب : انهم قد أقروا بالصدقة ، فكتب إليه عمر : ان احمه لهم وخذ منهم العشر^(٣) .

(٢) نصابه : ولا شيء في العسل حتى يبلغ عشرة أفراق ، فقد أتى ناس من أهل اليمن إلى عمر ، فسألوه وادياً ، فاعطاهم إياه ، فقالوا : يا أمير المؤمنين ، إن فيه نحلاً كثيراً ، قال : فإن عليكم في كل عشرة أفراق فرقاً^(٤) .

(٣) مقدار الواجب فيه : كان عمر يذهب إلى أن ما كان يجنى من العسل من السهل ففيه العشر ، وما كان يجنى منه من الجبال ففيه نصف العشر^(٥) .

ز - زكاة الركاز : انظر : ركاز .

ح - زكاة المعدن : لم نعثر على نص عن عمر يفصل زكاة المعدن ، إلا ما ورد في سنن البيهقي ان عمر جعل المعدن بمنزلة الركاز ، فيه الخمس^(٦) .

(١) سنن البيهقي ١٢٤ / ٤ . والمغني ٧١٤ / ٢ والفرق : ثلاثة أصع ، وهو

يساوي ٦٥١٦ غراماً من القمح عند الجمهور

(ر : معجم لغة الفقهاء ، مادة : مقادير)

للمؤلف .

(٥) الأموال ٤٩٨ والمحلى ٢٣٠ / ٥ .

(٦) سنن البيهقي ١٥٤ / ٤ .

(٢) ابن أبي شيبه ١٣٣ / ١ ب وخراج أبي يوسف

٦٦ والمغني ٧١٣ / ٢ .

(٣) عبد الرزاق ٦٢ / ٤ ونحوه في سنن البيهقي

١٢٦ / ٤ والمحلى ٢٣١ / ٥ .

(٤) عبد الرزاق ٦٣ / ٤ والمحلى ٢٣٠ / ٥ .

٥ - جباية الزكاة :

أ - الأموال التي تجبى منها الزكاة على نوعين :

(١) أموال باطنة : وهي النقود من الذهب والفضة ونحوها ، ويترك أمر إخراج زكاة هذه الأموال إلى أصحابها ، فعن أبي سعيد المقبري قال : أتيت عمر بن الخطاب فقلت : يا أمير المؤمنين هذه زكاة مالي ، قال : فأتيته بمائتي درهم ، فقال : اعتقت يا كيسان ؟ - وكان أبو سعيد مكاتباً - فقلت : نعم ، فقال : فاذهب بها أنت فاقسمها^(١) .

(٢) وأموال ظاهرة : وهي : عروض التجارة ، والماشية ، والزروع ، والعسل ؛ وزكاة هذه الأموال تجبىها الدولة .

— أما عروض التجارة : فقد قال الكاساني في بدائع الصنائع : حق أخذ زكاة أموال التجارة إلى السلطان ، وكان يأخذها رسول الله وأبو بكر وعمر إلى زمن عثمان ، فلما كثرت الأموال في زمنه ، وعلم ان في تتبعها زيادة ضرر بأربابها ، ورأى من المصلحة أن يفوض أداؤها لأصحابها ، فصار أرباب الأموال كالوكلاء عن الإمام^(٢) ؛ ولما نصب عمر العشارين أمرهم أن يأخذوا ممن مرّ بهم من تجار المسلمين من كل مائتي درهم خمسة دراهم ، وهي زكاة أموالهم التجارية (ر : عشر / ٧ أ ١) ، ولما شكوا إليه التجار شدة تقويم المقومين لعروضهم التجارية أمر عمر المقومين أن يخففوا ، فعن أبي قلابة أن عمال عمر قالوا : يا أمير المؤمنين ، ان التجار شكوا شدة التقويم ، فقال عمر : هاه . . . هاه . . . خففوا^(٣) .

— أما زكاة الماشية ، فقد تقدم معنا من النصوص ما يفيد أن الامام هو الذي يجبيها .

(١) ابن أبي شيبة ١٣٥/١ ب وسنن البيهقي (٢) بدائع الصنائع ٧ / ٢ .

(٣) المحلى ٥ / ٢٣٤ . ١١٤/٤ والأموال ٥٧١ .

— وأما زكاة الزروع فقد مر معنا أيضاً كيف أن عمر كان يرسل الخراصين ويأمرهم أن يدعوا لصاحب الزرع - ان كان مقيماً فيه - ما يأكله وضيافته ، وهذا يدل على أن الدولة هي التي تجبي زكاتها (ر : زكاة / ٤ هـ ٢ ب) .

— وأما زكاة العسل : فإن عمر ألحقه بالزرع ، فقد كتب عمر إلى سفيان بن وهب في رجل طلب منه أن يحمي له نحله : إن أدّى إليك ما كان يؤدي إلى رسول الله من عشور نحله فاحم له سلبه - اسم وادٍ - .

وهكذا نرى أن عمر كان يرى أن الدولة هي التي تجبي الزكاة في جميع الأموال الا النقود ، فانها تُفَوَّضُ إنفاق زكاتها إلى أصحابها .

ب - فإن لم يُخرج من وجبت عليه الزكاة ما وجب عليه من الزكاة بقيت ديناً في ذمته ، عليه وفاؤه ، وإن ترك الإمام أخذ الزكاة لعام من الأعوام لأمر ما ، كان عليه أن يأخذها في العام التالي عن العامين ، لأن الزكاة حق الفقراء ، لا يملك الإمام إسقاطه أو الاعفاء منه ، ولذلك فإن عمر لما أخرج الزكاة عام الرمادة قال لابن أبي ذباب : اعقل عليهم عقالين ، فاقسم فيهم عقلاً وائتني بالآخر ؛ أي إنه رضي الله عنه أمره أن يأخذ منهم زكاتين^(١) .

٦ - محافظة الإمام على مال الزكاة :

إذا آلت أموال الزكاة إلى الإمام ، وجب عليه أن يحافظ عليها ، ويمنع عنها كل ما يضر بها ، فعن أسلم أن عمر بعث بإبل إلى الحمى ، قال : فلما أردت أن أصدر قال : اعرضها عليّ ، فعرضتها عليه ، وقد جعلت جهازري على ناقة منها ، فقال : لا أم لك ، عمدت إلى ناقة ، تحيي أهل بيت من المسلمين فحملت عليها جهازك ؟ أفلا ابن لبون بوال ؟ أو ناقة شصوص^(٢) ؛ وكان لمواشي الصدقة حمى ترده لتتوالد

(١) الأموال ٣٧٤ وتاريخ المدينة المنورة ٧٤٥/٢ (٢) ابن أبي شيبة ١٣٩ / ١ ب والناقة الشصوص :
وكنز العمال ٣٩٨/٤ . التي انقطع لبنها .

وتكثر ، ولئلا يصبها الهزال (ر : حمى) .

أما ما رواه عبد الرزاق عن الزهري قال : انكسرت قلوب من إبل الصدقة فجففنها عمر ودعا الناس عليها ، فقال له العباس : لو كنت تصنع بنا هكذا ، فقال عمر : إنا والله ما وجدنا لهذا المال سبيلاً إلا أن يؤخذ من حق ويوضع في حق^(١) ، فإن الزهري لم يدرك عمر ، وهو إن صح فيحتمل أن يكون عمر قد عوض مال الزكاة بقلوص من مال الفيء .

٧ - نقل الزكاة من بلد إلى بلد :

كان عمر يذهب إلى أن الزكاة التي تجبى من بلد ما ، توزع على فقراء ذلك البلد ، لا يخرج منها شيء إلى بلد آخر ، فقد جاء عن عمر قوله : أوصي الخليفة من بعدي بـ . . . وأوصيه بالأعراب خيراً ، فإنهم أصل العرب ومادة الإسلام ، أن يأخذ من حواشي أموالهم فيرد على فقرائهم^(٢) ؛ وقول عمر هذا يدل على أن الزكاة التي تجبى من قوم ترد على فقرائهم ؛ وروى أبو عبيدة : بينا عمر نصف النهار قائل في ظل شجرة ، وإذا أعرابية ، فتوسمت الناس ، فجاءته ، فقالت : إني امرأة مسكينة ، ولي بنون ، وإن أمير المؤمنين عمر كان بعث محمد بن مسلمة ساعياً ، فلم يعطنا ، فلعلك ، يرحمك الله ، أن تشفع لنا إليه ، قال : فصاح بيرفاً : أن ادع لي محمد بن مسلمة ، فقالت : انه انجح لحاجتي أن تقوم معي إليه ، فقال : إنه سيفعل إن شاء الله ، فجاءه يرفاً ، فقال : أجب ، فجاء فقال : السلام عليك يا أمير المؤمنين فاستحيت المرأة ، فقال عمر : والله ما آلو أن أختار خياركم ، كيف أنت قائل أن سألك الله عن هذه ؟ فدمعت عينا محمد ، ثم قال عمر : إن الله بعث إلينا نبيه فصدقناه واتبعناه ، فعمل بما أمره الله به ، فجعل الصدقة لأهلها من المساكين حتى قبضه الله على ذلك ، ثم استخلف الله أبا بكر ، فعمل بسنته ، حتى قبضه الله ، ثم استخلفني ، فلم آل أن أختار خياركم ؛ إن بعثتك فأد إليها صدقة العام وعام أول ، وما أدري ، لعلي لا أبعثك ، ثم دعا لها بجمل فأعطاهما دقيقتاً وزيتاً وقال : خذي هذا

حتى تلحقينا بخيبر ، فإننا نريدها ، فأتته بخيبر ، فدعا لها بجملين آخرين ، وقال : خذي هذا فإن فيه بلاغاً حتى يأتيكم محمد بن مسلمة ، فقد أمرته أن يعطيك حقك للعام وعام أول^(١) .

وفي هذه الحادثة نجد : أن عمر لم يعطها حقها من أموال الزكاة الموجودة في المدينة ، لأن هذه لأهل المدينة ، وإنما أمر محمد بن مسلمة أن يعطيها حقها في الزكاة مما يجيبه من بلدها ، أما الزيت والدقيق الذي أعطاها عمر ، وكذلك الجميلين ، فإنهما من مال الفيء وليس من مال الزكاة .

ولكن إن دعت الضرورة لإخراج مال زكاة من بلد إلى بلد جاز إخراجه ؛ فإنه لما بعث معاذ الصدقة من اليمن إلى عمر ، أنكر عليه ذلك عمر وقال : لم أبعثك جابياً ، ولا آخذاً جزية ، ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتردّ في فقرائهم ، فقال معاذ : إني لم أبعث إليك بشيء وأنا أجد أحداً يأخذه مني ، فلما كان العام الثاني بعث إليه بشرط الصدقة ، فتراجعا بمثل ذلك ، فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها ، فراجعها عمر بمثل ما راجعه ، فقال معاذ : ما وجدت أحداً يأخذ مني شيئاً^(٢) .

٨ - مصارف الزكاة :

ذكر الله تعالى في سورة التوبة مصارف الزكاة فقال جل شأنه : ﴿ إنما الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ، فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ ، فهذه ثمانية مصارف ذكرها الله في هذه الآية الكريمة .

أ - صرف الزكاة في صنف واحد : إذا وجبت الزكاة على مسلم فلا يشترط أن يوزعها على جميع الأصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى في الآية الكريمة ، ولكن إن وضعها في صنف واحد منهم أجزأه ذلك ، قال عمر : أيما

صنف أعطيته من هذا أجزأك^(١) ؛ وقد أتى عمر بصدقة زكاة فأعطاهما كلها أهل بيت واحد^(٢) .

ب - الفقراء والمساكين :

(١) الفقير : هو الذي يملك أقل من أربعين درهماً فائضاً عن حاجته ، فقد أتت امرأة تسأل عمر عن مال الصدقة ، فقال لها : إن كان لك أوقية فلا تحل لك الصدقة ، قال ميمون بن مهران : والأوقية يومئذ أربعون درهماً^(٣) ؛ وكتب : أن اعطوا من الصدقة من تركت له السنة غنماً وراعيها ، ولا تعطوا منها من تركت له السنة غنمين وراعيين^(٤) .

أما المسكين : فهو الذي تكون نفقته أكبر من كسبه ، قال عمر : « ليس المسكين الذي لا مال له ، ولكن المسكين الأخلق الكسب »^(٥) أي الذي لا يصيب المكسب .

(٢) مقدار ما يعطى الفقراء والمساكين منها : يرى عمر أن يعطى الفقير من الزكاة ما يرفع عنه الفقر ، ويقلبه إلى إنسان مستغن عن الزكاة ، فقال : إذا أعطيتهم فأغنوا^(٦) ؛ وسئل عما يؤخذ من صدقات الأعراب كيف يصنع بها ؟ فقال : والله لأردن عليهم الصدقة حتى يروح على أحدهم مائة ناقة أو مائة بعير^(٧) .

(٣) ولا يعطى الأمير منها وإن كان فقيراً ، فقد قدم ابن أبي ربيعة بصدقات سعى إليها ، فلما قدم الحرة خرج عليه عمر ، فقرب إليه تمرًا ولبنًا وزبدًا ،

- (١) تفسير الطبري ٣٢٢/٤ وانظر المغني ٦٨٨/٢
وتفسير القرطبي ١٦٩/٨ .
- (٢) ابن أبي شيبة ١٣٧/١ وسنن البيهقي ٧/٧
وخراج أبي يوسف ٩٦ .
- (٣) المحلى ١٥/٦ وعبد الرزاق ٩٤/١١
والأموال ٥٥١ .
- (٤) عبد الرزاق ١١٠/٤ .
- (٥) تفسير الطبري ١٤ / ٣٠٨ والجصاص
١٣٣ / ٣ .
- (٦) ابن أبي شيبة ١٣٧/١ وعبد الرزاق ١٥١/٤
وسنن البيهقي ٧/٢٣ والمحلى ١٥٥/٦
والأموال ٥٦٥ .
- (٧) ابن أبي شيبة ١٣٩/١ والأموال ٥٦٥ والمغني
٦٦٤ / ٢ .

فأكلوا ، وأبى عمر أن يأكل ، فقال ابن أبي ربيعة : والله - أصلحك الله - أنا لنشرب ألبانها ونصيب منها ، فقال : يا ابن أبي ربيعة : إني لست كهيتك ، إنك والله تتبع أذنانها^(١) ؛ وشرب عمر لبناً فأعجبه ، فسأل الذي سقاه : من أين هذا اللبن ؟ فأخبره أنه قد ورد على ماء قد سماه ، فإذا نَعَم من نَعَم الصدقة وهم يسقون ، فحلبوا لي من ألبانها ، فجعلته في سقائي ، فهو هذا ، فأدخل عمر يده فاستقاء^(٢) .

ج - العاملون عليها : يستحق العاملون على الزكاة من الجبابة والكتاب وغيرهم أجورهم من مال الزكاة ، سواء كانوا فقراء أو أغنياء ، فعن عبد الله بن السعدي قال : استعملني عمر على الصدقة ، فلما فرغت منها وأديتها إليه أمر لي بعمالتي ، فقلت : إنما عملت لله ولرسوله ، وأجري على الله ، فقال : خذ ما أعطيت ، فإنني قد عملت على عهد رسول الله فعملني ، فقلت مثل قولك فقال لي رسول الله : إذا أعطيت شيئاً من غير أن تُسأل فكل وتصدق^(٣) .

ويعطى العامل عليها أجر مثله لا تُمن ما يحصل ، قال ابن زيد : لم يكن عمر ولا أولئك يعطون العامل الثمن ، إنما يفرضون بقدر عمالته^(٤) .

ولما كانت الزكاة لا تدفع لكافر ، فإن عمر نهى عن استعمال الكفار كمحاسبين وجبابة للزكاة لئلا يؤول الأمر إلى دفع الزكاة إليهم ، فقد أنكر على أبي موسى اتخاذه كاتباً من غير المسلمين (ر : إمارة / ٢ ب) .

د - المؤلفة قلوبهم : يرى عمر أن سهم المؤلفة قلوبهم كان يصرف عندما كان المسلمون في ضعف ، فيعطى هؤلاء المؤلفة قلوبهم اتقاء لشركهم ، أو تألفاً لقلوبهم ، أما وأن الإسلام قد عز ، والمسلمون قد كثروا ، وأصبحوا في قوة ومنعة ، فإنه لا يجوز أن يعطى أحد من هؤلاء شيئاً من الزكاة ، سواء كان كافراً

(٣) سنن البيهقي ٧ / ١٥ والمغني ٢ / ٦٥٤ .

(٤) تفسير الطبري ١٤ / ٣١٢ .

(١) سنن البيهقي ٧ / ١٥ .

(٢) الموطأ ١ / ٢٦٩ وسنن البيهقي ٧ / ١٤ .

اتقاء لشره ، أو مسلماً تألفاً لقلبه^(١) ، ذكر ابن قدامة ان مشركاً جاء يلتمس من عمر مالاً ، فلم يعطه ، وقال : فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر^(٢) ؛ وجاء عيينة بن حصن والأقرع بن حابس - صحابيان - إلى أبي بكر فقالا : يا خليفة رسول الله إن عندنا أرضاً سبخة ليس فيها كلاً ولا منعة ، فإن رأيت أن تُقطعناها لعلنا نزرعها ونحرثها ، فاقطعهما إياها أبو بكر ، وكتب لهما بذلك كتاباً ، فقال طلحة بن عبيد الله أو غيره لعيينة بن حصن : إنا نرى أن هذا الرجل - عمر - سيكون من هذا الأمر بسبيل ، فلو أقرأته كتابك ، فأتى عيينة عمر فأقرأه كتابه فقال عمر : أهذا كله لك دون الناس ؟ وبصق في الكتاب فمجاهه ، وقال له : ان رسول الله كان يتألفكما والإسلام يومئذ ذليل ، وإن الله قد أعز الإسلام ، فاذهبا واجهدا جهدكما^(٣) .

هـ - في سبيل الله : إذا أخذ من يريد الجهاد في سبيل الله شيئاً من مال الزكاة ليستعين بها على جهاد العدو، ثم منعه من الخروج إلى الجهاد مانع فعليه أن يرد ما أخذ ، فعن عمرو بن أبي قرّة قال : جاءنا كتاب عمر : إن ناساً يأخذون من هذا المال ليجاهدوا في سبيل الله ، ثم يخالفون ولا يجاهدون ، فمن فعل ذلك منهم فنحن أحق بماله ، حتى نأخذ منه ما أخذ^(٤) .

٩ - الحيلة لإسقاط الزكاة :

لا تجوز الحيلة لإسقاط الزكاة أو لإسقاط جزء منها ، قال عمر : لا يفرق بين مجتمع ، ولا يُجمع بين مفترق خشية الصدقة^(٥) ، قال الإمام مالك : تفسير قوله (لا يُجمع بين مفترق) أن يكون نفر ثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة ، قد وجبت على كل واحد منهم في غنمه الصدقة ، فإذا أظلمهم المصدق حملوها لثلاث يكون عليهم فيها

(١) تفسير القرطبي ٨ / ١٨١ والمغني ٢ / ٦٦٦ . (٤) سنن البيهقي ٧ / ٢٢ .

(٢) المغني ٦ / ٤٢٧ . (٥) ابن أبي شيبة ١ / ١٣٢ والموطأ ١ / ٢٥٧ .

(٣) سنن البيهقي ٧ / ٢٠ والأموال ٢٧٦ وتفسير

والأموال ٣٩٣ وغيرها .

الطبري ١٤ / ٣١٥ .

إلا شاة واحدة ؛ وتفسير قوله (لا يفرق بين مجتمع) ان الشريكين يكون لكل واحد منهم مائة شاة فيكون عليهما فيها ثلاث شياه ، فإذا أظلهما المصدق فرقا غنهما ، فلم يكن على كل واحد منهما إلا شاة واحدة ، فمنه عن ذلك^(١) .

ومن الحيل أيضاً ابتياع دافع الزكاة ما دفعه للفقير من الزكاة ، لاحتمال تواطؤ الغني مع الفقير على ذلك ، واتخاذ هذا حيلة لاسترداد بعض ما دفعه زكاة ماله الواجبة عليه (ر : بيع / ٥ د ١) .

زكاة الفطر :

انظر : صدقة الفطر .

زنا :

سنعرض بحث الزنا في النقاط التالية :

١ - تعريف ، ٢ - الزانية والزاني ، ٣ - عملية الزنا ، ٤ - إثبات الزنا ، ٥ - عقوبة الزنا ، ٦ - أحكام متفرقة .

- تعريف :

الزنا هو وطء مكلفٍ مختار عالم بالتحريم فرجاً محرماً خالياً من الملك وشبهته .

٢ - الزانية والزاني :

أ - سبق أن ذكرنا في (حد / ٦) أن الحد لا يقام حتى يتوفر في الجاني الشروط التالية : العقل ، والبلوغ ، والاختيار ، والعلم بالتحريم ، وعلى هذا فإنه لا يقام حد الزنا على صغير ولا مجنون ولا مكره ولا جاهل بالتحريم ؛ ونضيف هنا

(١) الموطأ / ١ / ٢٦٤ .

إلى هذه الشروط شرطاً آخر وهو : أن لا يكون للزاني ملك ولا شبهة ملك في المزمني بها ، فإن وجدت هذه الشبهة سقط الحد .

أما الملك : فهو كوطء الجارية المشتركة بين الواطئ وغيره ، فقد رفع إلى عمر رجل وقع على جارية له فيها شرك ، فجلده عمر مائة سوط إلا سوطاً^(١) وأسقط عنه الحد .

أما شبهة الملك : فكما حدث أن خرج رجل مسافراً فبعثت معه امرأته بجارية لها لتخدمه ، فقومها على نفسه وأصابها ، فرفع أمره إلى عمر فقال عمر : بعت إحدى يديك من الأخرى ، فجلده مائة ولم يرجمه^(٢) ، ووقع رجل على جارية له ولها زوج فضربه عمر مائة نكالا ، لم يبلغ به الحد^(٣) ؛ وأخبر عمر رجل من ثقيف أن رجلاً منهم كانت له جارية حسناء - وكان عمر يعرف تلك الجارية - فأنكحها الرجل غلاماً له ، فكان الرجل يقع عليها ، فأتى العبد إلى عمر فأخبره ذلك ، فغيب عمر العبد وأرسل إلى سيده فسأله : ما فعلت فلانة ؟ قال : يا أمير المؤمنين ، عندي ، وقد أنكحتها غلاماً لي ، فقال عمر : هل تقع عليها ؟ فأشار إليه من عند عمر أن قل : لا ؛ فقال : لا ، فقال : أما والله لو أخبرتني أنك تفعل لجعلتك نكالا للناس^(٤) .

— ولا يعتبر شبهة ملك لإنسان ملكية زوجته شيئاً من الأشياء ، لأن الزوجة مستقلة مالياً عن الزوج ، بخلاف العبد فإنه غير مستقل مالياً عن سيده ، وبناء على ذلك فإنه لو وطئ جارية أمراًه لوجب عليه الحد^(٥) ، قال عمر : لو أتيت برجل وقع على جارية امرأته لرجمته^(٦) ؛ وبعثت حبيرة بنت خارجة بجارية لها مع زوجها من الأنصار يقال له حبيب بن إساف إلى الشام لبيعهها فقالت : إنها بالشام أنفق لها ، فبعها بما رأيت ، وقالت : تغسل ثيابك ، وتنظر

(٤) عبد الرزاق ٧ / ٢١٧ و ٢١٨ .

(١) عبد الرزاق ٧ / ٣٥٨ .

(٥) المغني ٨ / ١٨٦ والاعتبار ٢٠٥ .

(٢) عبد الرزاق ٧ / ٣٤٥ وأخبار القضاة ١ / ٣٢٤ .

(٦) ابن أبي شيبة ٢ / ١٢٩ .

وسنن البيهقي ٨ / ٢٤١ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢ / ١٣٠ .

رحلك ، وتخدمك ، فذهب فابتاعها لنفسه ، ثم رجع بها إلى المدينة حبلى ، فجاءت ابنةً خارجةً عمرَ فأنكرت ان تكون أمرته ببيعها ، فهمَّ عمر أن يرحم زوجها ، حتى كلمها قومها ، فقالت : اللهم آنفاً كنت أمرته ببيعها ، فأقرت بذلك لعمر ، فضربها ثمانين^(١) - أي حد القذف - .

ومن الجدير بالذكر أنه إن كان ملكُ الرجل أمةً يبيح له وطأها ، فإن ملك المرأة عبداً لا يبيح لها الاستمتاع به بالوطء ولا بغيره من دواعيه ، فإن وطئها مختارة وجب عليها حد الزنا (ر : تسري / ٢) .

ب - ان لا تكون شبهة عقد بين الزاني والمزني بها ، ومن ذلك :

(١) نكاح المعتدة : فقد كان عمر يذهب أولاً إلى أنه يقام عليها حد الزنا ، ثم رجع عن ذلك ، فاسقط عنها عقوبة الحد لما في ذلك من شبهة العقد ، وأوجب عليها التعزير ، كما أوجب على من يتزوجها التعزير أيضاً إن علم بحالها (ر : عدة / ٩ د) .

(٢) ومن هذا القبيل أيضاً نكاح المرأة على عمتها أو على خالتها ، فقد تزوج رجل امرأة على خالتها فضربه عمر وفرق بينهما^(٢) وهذا الضرب هو ضرب تعزير وليس بضرب حد ، لأن حده الرجم .

(٣) ومن هذا أيضاً ما روي ان امرأة أصابها الجوع ، فأنت راعياً فسألته الطعام ، فأبى عليها حتى تعطيه نفسها ، قالت : فحثي لي ثلاث حثيات من تمر ، وذكرت أنها جهدت من الجوع ، فأخبرت عمر ، فكبر عمر وقال : مهر ، مهر ، مهر ، كل حفة مهر ، ودرأ عنها الحد^(٣) .

ولأنما أسقط عمر الحد في هذه الحوادث الثلاثة لما في ذلك من شبهة العقد ، ولم يعتبر المرأة مضطرة في الحادثة الثالثة لما جاء في رواية

(١) عبد الرزاق ٣٤٧/٧ وسنن البيهقي ٢٤١/٨ . (٣) عبد الرزاق ٤٠٧/٧ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢١٩/١ ب .

أخرى : أنها جاءت عمر بن الخطاب فقالت : يا أمير المؤمنين أقبلت أسوق غنماً ، فلقيني رجل فحفن لي حفنة من تمر ، ثم حفن لي حفنة من تمر ، ثم حفن لي حفنة من تمر ، ثم أصابني ... »^(١) . ولا اضطرار مع وجود الأغنام معها ، فضلاً عن أن هذه الرواية الثانية لم تذكر الجوع .

(٤) ولا يعتبر من هذا القبيل نكاح المحلل ، لأن نكاح المحلل صحيح عند عمر ، والشرط لاغٍ ، وإن ما أعلنه عمر من العقوبة بقوله على المنبر : لا أوتي بمحلل ولا محلل له إلا رجمتهما^(٢) ، وهو تعزير لمن يطلق من تزوجها ليحلها لزوجها الأول ، فإن لم يطلقها فلا تعزير عليه ولا حد ، كما في قصة ذي البجادين ، وذلك - لأن عمر لم يفرق في ذلك بين أن يكون المحلل متزوجاً أو غير متزوج ، بل أطلق العقوبة لهما جميعاً ، فدل ذلك على أنه تعزير لا حد ، لأن حد الزاني غير المتزوج الجلد وليس الرجم .

— ولأن عمر أعلن أنه سيرجم أيضاً المحلل له ، مع أنه لم يزن .
— ولأن عمر هدد بالضرب ذا الرقعتين الذي تزوج امرأة ليحلها لزوجها، إن هو طلقها ، فقال له : لو طلقها لأوجعت رأسك بالسوط^(٣) .

وإنما شدد عمر العقوبة في ذلك لما في التحليل من تحايل على شريعة الله عز وجل (ر : طلاق / ١٨) و (نكاح / ٥ أ ٣) .

جـ - الموطوءة خطأ : روى ابن أبي شيبة أن امرأة تشبهت بأمة لرجل وذلك ليلاً ، فواقعها وهو يرى أنها أمته ، فرفع ذلك إلى عمر ، فأرسل إلى عليّ فقال : اضرب الرجل حداً في السر ، واضرب المرأة في العلانية^(٤) ، ولم ينقل عن عمر - فيما نعلم - أنه وافقه في ذلك أو خالفه، وإن صح هذا عن عليّ وأن عمر وافقه في ذلك فهو غريب لا يتفق مع أصول عمر في الأحكام ، لما في ذلك من

(١) عبد الرزاق ٧ / ٤٠٧ . (٣) المغني ٦ / ٦٤٧ والمحلى ١٠ / ١٨٢ .

(٢) ابن أبي شيبة ١ / ٢٢٣ والمحلى ١٠ / ١٨١ . (٤) ابن أبي شيبة ٢ / ١٢٧ .

١١ / ٢٤٩ والمغني ٦ / ٦٤٦ .

شبهة في المحل ، وهي تسقط الحد عند عمر (ر : حد / ٨ ج ٢) .

— وإذا سقط الحد وجب العقر ، لأن كل وطء لا يخلو من مهر أو حد .

د - إقامة الحد على الحامل : إذا زنت الحامل ، أو زنت فحملت ، فإنه لا يقام عليها الحد حتى تضع حملها ، فقد رفع إلى عمر امرأة غاب عنها زوجها ثم جاء وهي حامل ، فأمر عمر برجمها ، فقال معاذ : إن يكن لك عليها سبيل فلا سبيل لك على ما في بطنها ، فقال عمر : احبسوها حتى تضع ، فوضعت غلاماً له ثنيتان ، فلما رآه أبوه قال : ابني ، فبلغ ذلك عمر فقال : عجزت النساء أن يلدن مثل معاذ ، لولا معاذ هلك عمر^(١) ، وهذا يدل على أن عمر أقر ما أعلنه معاذ من أن الحامل لا ترحم حتى تلد ؛ وعن سباع بن ثابت الزهري قال : ان موهب بن رباح تزوج امرأة ، وللمرأة ابنة من غير موهب ، ولموهب ابن من غير امرأته ، فأصاب ابن موهب ابنة المرأة ، فرفع ذلك إلى عمر ، فحد عمر ابن موهب ، وأخر المرأة حتى وضعت ، ثم حدها^(٢) .

هـ - زنا الذمي بمسلمة : إذا زنى الذمي بمسلمة اعتبر عمله هذا نقضاً للعهد ، وأهدر دمه (ر : ذمة / ٥ ج ٤) .

٣ - عملية الزنا :

ولا يتحقق الوطء في الزنا ، ولا يقام الحد فيه إلا بالإيلاج ، فقد قال زياد بن أبيه حين أتى ليشهد على المغيرة : رأيت ابتهاراً ، ومجلساً سيئاً ، فقال له عمر : هل رأيت المروود دخل المكحلة ؟ قال : لا ، فلم يعتبر عمر شهادته على الزنا ، ولم يقم على المغيرة الحد ، كما سيأتي (زنا / ٤ ب ٢) .

٤ - إثبات الزنا :

يثبت الزنا بالإقرار ، وبالشهادة ، وبالحبل ، قال عمر : الرجم حق على من

زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف^(١) .

أ - الإقرار بالزنا :

(١) إذا أقر إنسان على نفسه بالزنا فعلى المسلمين أن ينصحوه بالاستتار والتوبة والاستغفار وعدم إبلاغ ذلك الحاكم ، فعن سعيد بن المسيب ان ما عزا جاء إلى عمر بن الخطاب فقال له انه أصاب فاحشة ، فقال له عمر : أخبرت بذلك أحداً قبلي ؟ قال : لا ، قال : فاستتر بستر الله وتب إلى الله ، فإن الناس يعيرون ولا يغيرون ، والله يغير ولا يُعير فتب إلى الله ولا تخبر به أحداً^(٢) .

(٢) فإذا أقر على نفسه بالزنا أمام القاضي ، استحب أن يلقيه القاضي الرجوع ، فقد رفعت امرأة إلى عمر وقد أقرت بالزنا أربع مرات ، فقال لها عمر : إن رجعت لم نقم عليك الحد^(٣) ؛ وأتاه رجل وهو بالشام فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلاً ، فبعث عمر أبا واقد الليثي إلى امرأته يسألها عن ذلك فأتاها وعندها نسوة حولها ، فذكر لها الذي قال زوجها لعمر ، وأخبرها انها لا تؤخذ بقوله ، وجعل يلقيها أشباه ذلك لتتزع ، فأبت أن تتزع ، وتمت على الاعتراف ، فأمر بها فرجمت^(٤) ، فيؤخذ من ذلك أنه ، إن أصرَّ على الاعتراف أقيم عليه حد الزنا ، وإن رجع عن اعترافه صح رجوعه عنه ، ونجا من العقوبة (ر : إقرار / ٤ ب) ؛ وقضى عمر في رجل شهد عليه أربعة أنه طلق امرأته ثلاثاً وأنكر هو ذلك ، وأقر بغشيانها ، قال عمر : يفرق بينهما وليس عليه رجم ولا عقوبة وإنما يفرق بينهما لثبوت الطلاق بالبينة ، ولا يقام عليه الحد لإنكار الطلاق وثبوت الوقاع بالإقرار .

الرزاق ٣٤٩/٧ وشرح معاني الآثار

(١) المغني ٨ / ٢١٣ .

١٤١/٣ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢ / ١٣٤ ب وخراج أبي يوسف

(٤) عبد الرزاق ٣٤٠/٧ وابن أبي شيبة ٢ / ١٢٩ .

٢٠٢ .

(٣) الموطأ ٢ / ٨٢٣ وسنن البيهقي ٨ / ٢٢٠ وعبد

(٣) نصاب الإقرار : إذا أقر الزاني على نفسه بالزنا ، فهل يكتفى بإقراره مرة واحدة ، أم لا بد من أن يقرّ إقرارات متعددة ؟

المأثور عن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه أنه طرد ماعزاً عندما أقر على نفسه بالزنا ، فعاد ماعز فأقرّ ثانية ، فطرده ، فعاد فأقرّ ثالثة ، فطرده ، فعاد فأقرّ رابعة ، فأمر به رسول الله فأقيم عليه الحد ، وهكذا فعل عمر بالمرأة التي رفعت إليه ، فقد أقرت عنده أربع مرات ، كما تقدم ؛ ولكن عمر لم يأمر أبا واقد الليثي عندما أرسله إلى زوجة الرجل الذي اشتكى إليه بالشام زنا زوجته ، أن يكون إقرارها أربع مرات ، ويحتمل أن عمر لم يأمر أبا واقد بذلك ، لأن أبا واقد يعرف هذا ، فلا حاجة لأمره بذلك .

ب - الشهادة على الزنا :

(١) لا تقبل شهادة انسان في الزنا إلا إذا توفرت فيه شروط الشهادة : (ر : شهادة / ١) .

(٢) نصاب الشهادة : نصاب الشهادة في الزنا أربعة شهود ذكور ، قال تعالى : ﴿ وَاللّٰتِي يَأْتِيْنَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِّسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ﴾ ولا يقام حد الزنا بأقل من ذلك ، فإنه لما شهد أبو بكر وصاحبه نافع وشبل بن معبد على المغيرة بن شعبه بالزنا جاء زياد بن أبيه فقال عمر : رجل إن يشهد إن شاء الله إلّا بالحق ، قال : رأيت ابتهاراً ومجلساً سيئاً ، فقال له عمر : هل رأيت المروءة دخل المكحلة ؟ قال : لا ، فأمر بهم عمر فجلدوا^(١) ، أي الثلاثة الشهود عدا زياداً .

— ولا تقبل شهادة النساء في الزنا ولا في غيره من الحدود ، قال عمر : لا تجوز شهادة النساء في الطلاق والنكاح والحدود والدماء^(٢) .

(٢) عبد الرزاق ٨ / ٣٣٠ والمحلى ٩ / ٣٩٧ وابن أبي شيبة ٢ / ١٣٢ ب .

(١) ابن أبي شيبة ٢ / ١٣٤ وسنن البيهقي ٨ / ٢٣٤
(١٠ / ١٤٨ والمحلى ١١ / ٢٥٩ والمغني
٢٠١ / ٨ .

٣) المشهود به : لإقامة حد الزنا لا بد من أن يشهد الشهود الأربعة أنهم شاهدوا ذكره في فرجها كالمروء في المكحلة ، فإن لم يصرح بذلك أو نحوه ، فلا يقام حد الزنا على المتهم ، فإن عمر لم يقبل من زياد بن أبيه قوله : « رأيت ابتهاراً ومجلساً سيئاً » بل قال له : هل رأيت المروء في المكحلة ؟ .

جـ - الحبل :

الحبل من غير ذات الزوج دليل الزنا ، والولادة لمدة أقل من أقل مدة الحمل دليل الزنا ، والولادة لمدة أكثر من أكثر مدة الحمل دليل الزنا ، ويقام الحد في كل ذلك ، فقد رفع إلى عمر امرأة ولدت لستة أشهر ، فأراد عمر أن يرحمها ، فجاءت أختها إلى علي فقالت : إن عمر هم برجم اختي ، فانشدك الله إن تعلم أن لها عذراً لما أخبرتني ، فقال علي : إن لها عذراً ، فكبرت تكبيرة سمعها عمر من عنده ، فانطلقت إلى عمر فقالت ان علياً زعم أن لأختي عذراً ، فأرسل عمر إلى علي : ما عذرها ؟ قال : ان الله يقول : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يَرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ وقال : ﴿ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ فالحمل ستة أشهر ، والفصال أربعة وعشرون شهراً فخلى عمر سبيلها^(١) ولو كانت ولادتها لأقل من ستة أشهر لأقام عليها الحد ؛ ورفعت امرأة إلى عمر غاب عنها زوجها سنتين فجاء وهي حبلى ، فهم عمر برجمها ، فقال له معاذ بن جبل : يا أمير المؤمنين ، إن يك لك السبيل عليها ، فليس لك السبيل على ما في بطنها ، فتركها عمر حتى ولدت غلاماً قد نبتت ثناياه ، فعرف زوجها شبهه به ، فقال عمر : عجز النساء أن يلدن مثل معاذ ، لولا معاذ لهلك عمر^(٢) ، ولولا القرائن القوية على أن هذا الحمل من هذا الرجل من إثبات ثناياه ، ومعرفة شبهه بأبيه لرحمها عمر ، ولم يكن اعتراض معاذ على رجمها بالزنا بقرينة الحبل ، ولكنه كان على إقامة حد الرجم على المرأة وهي حامل ، لأن ذلك سيؤدي إلى هلاك حملها ، وهو لا يجوز .

(١) عبد الرزاق ٣٥٠ / ٧ وسنن البيهقي ٤٤٢ / ٦ (٢) عبد الرزاق ٣٥٤ / ٧ وابن أبي شيبة ١٣٤ / ٢ والمغني ٥٢٨ / ٩ و ٢١١ / ٨ . وشرح السراجية ٢١٣ .

٥ - عقوبة الزنا :

يفرق في عقوبة الزنا بين زنا المحصن (ر : إحصان / ١) وزنا غير المحصن .

أ - عقوبة زنا المحصن :

(١) إذا زنى المحصن رجم بالحجارة حتى الموت ، ولا يجلد قبل الرجم أبداً .
أما الرجم : فعن ابن عباس قال : سمعت عمر وهو على منبر رسول الله يخطب ويقول : ان الله بعث محمداً بالحق ، وأنزل عليه الكتاب ، وكان مما أنزل عليه آية الرجم ، فقرأناها ووعيناها ، ورجم رسول الله ورجمنا بعده ، وأخشى إن طال بالناس زمن أن يقول قائل : ما نجد الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله في كتابه ، فإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان حمل أو الاعتراف ، وإيم الله لولا أن يقول الناس زاد في كتاب الله لكتبته^(١) .

أما عدم الجلد مع الرجم : فقد رأينا في خطبته السابقة أنه قال : ان الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء ، ولم يذكر الجلد ، وأمر بالمرأة التي أرسل إليها أبا واقد الليثي في الشام أن ترجم ولم يجلد لها ، ولذلك فقد استفاض النقل عن عمر أنه رجم ولم يجلد^(٢) ؛ - أي أنه لم يجمع على الزاني المحصن الجلد مع الرجم - .

أما ما نقله ابن أبي شيبة عن ابن سيرين ان عمر كان يرجم ويجلد^(٣) ،

(١) البخاري في الحدود باب رجم الحبلى في الزنا ،

ومسلم في الحدود رقم ١٦٩١ والترمذي وأبو

داود في الحدود والموطأ ٢ / ٨٢٤ وسنن

البيهقي ٨ / ٢١١ ومسنند الإمام أحمد ١ / ٢٣

وعبد الرزاق ٧ / ٣١٥ وابن أبي شيبة ٢ / ٣٣ ب

والمغني ٨ / ١٥٧ وغيرها .

(٢) المحلى ١١ / ٢٣٣ والمغني ٨ / ١٦٠ و١٦١

والاعتبار ٢٠٢ .

(٣) ابن أبي شيبة ٢ / ١٣٣ ب .

فانه يعني أنه كان يجلد غير المحصن ويرجم/المحصن .

(٢) مشاركة الإمام في الرجم : لا يشترط أن يشارك الإمام في رجم من قضى عليه بالرجم من الزناة ، ويكفي أن يرجم الناس ، ففي قضية المرأة التي أرسل إليها أبا واقد الليثي بالشام لم يشارك عمر برجمها ، وهذا يدل على أن مشاركته ليست بشرط .

ب - عقوبة زنا غير المحصن :

(١) قضى الله تعالى في زنا الحر غير المحصن بجلده مائة جلدة ، فقال جل شأنه : ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾ وزاد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك تغريب سنة ، فقال صلى الله عليه وسلم : (البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة)^(١) وطبق عمر ذلك ، فضرب الزاني غير المحصن مائة وغربه سنة^(٢) ، فغرب إلى البصرة^(٣) ، وغرب إلى فدك^(٤) ، وغرب إلى خيبر^(٥) وغرب إلى غيرها ، فعن عائشة قالت : أتى رجل إلى عمر فأخبره أن أخته أحدثت ، وهي في سترها ، وإنها حامل ، فقال عمر : أمهلها حتى إذا وضعت واستقلت فأذني بها ، فلما وضعت حدها عمر مائة وغربها إلى البصرة عاماً^(٦) أما ما روي من أن عمر غرب في الخمر ربيعة بن أمية بن خلف إلى خيبر فلحق بهرقل ، فتنصر ، فقال عمر : لا أغرب مسلماً بعده أبداً^(٧) ، فيحتمل أن ذلك خاص في الخمر ، لأن التغريب في الخمر تعزير ، وليس بحد ، والتغريب في الزنا حد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣) سنن البيهقي ٢٢٢/٨ وابن أبي شيبة ١٣٣/٢ ب .

(٤) ابن أبي شيبة ١٣٣/٢ ب .

(٥) سنن البيهقي ٢٢٢/٨ .

(٦) المحلى ١٨٣/١١ .

(٧) عبد الرزاق ٣١٤/٧ والمغني ١٦٧/٨ .

(١) أخرجه مسلم في الحدود برقم ١٦٩٠ والترمذي في الحدود برقم ١٤٣٤ وأبو داود في الحدود برقم ٤٤١٥ .

(٢) سنن الترمذي برقم ١٤٣٨ وسنن البيهقي ٣٢٧/٨ والمحلى ٢٣٢/١١ و١٨٣ والمغني ١٦٧/٨ .

(٢) أما العبد والأمة فحدهما خمسون جلدة^(١) متزوجين كانا أو غير متزوجين^(٢) ، فعن عبد الله بن عباس بن أبي ربيعة المخزومي قال : أمرني عمر في فتية من قریش فجلدنا ولائد من ولائد الإمارة خمسين خمسين في الزنا^(٣) ، وروى الزهري أن هؤلاء الولائد كن أبكاراً^(٤) .

أما ما روي عن عمر بن الخطاب انه سئل عن الأمة كم حدها ؟ قال : ألفت فروتها وراء الباب^(٥) وما ذكره القرطبي في تفسيره قال أبو عبيد : يقول : ليس عليها قناع ولا حجاب ، وانها تخرج إلى كل موضع يرسلها أهلها إليه ، لا تقدر على الامتناع من ذلك ، فتصير حيث لا تقدر على الامتناع من الفجور ، مثل رعاية الغنم ، وأداء الضريبة ونحو ذلك ، فكأنه رأى أن لا حد عليها إذا هي فجرت ، فإننا لا نوافق على هذا التفسير طالما قد ثبت أن عمر جلد ولائد الإمارة حد الزنا خمسين جلدة ، وتفسيره عندي - والله أعلم - أن عمر أراد بقوله : « ألفت فروتها وراء الباب » التهوين من شأن الإماء ، وإن عارهن ليس بعار .

(٣) كيفية الجلد في الزنا (ر : جلد) .

٦ - من يقيم حد الزنا :

يقيم الامام حد الزنا على الحر سواء كان هذا الحد رجماً أم جلداً ، ويقيمه على العبد سيده أو الإمام (ر : حد / ٥) .

٧ - نكاح الزانية :

(ر : نكاح / ٢٤ ط) .

— عدة الزانية من الزنا (ر : استبراء / ٣) .

(١) المغني ٨ / ١٧٤ وخراج أبي يوسف ٨ / ١٧٤ (٣) سنن البيهقي ٨ / ٢٤٢ والموطأ ٢ / ٨٢٧ .
(٤) تفسير الطبري ٨ / ٢٠١ .
(٥) عبد الرزاق ٧ / ٣٩٦ والقرطبي ٥ / ١٤٣ .
(٢) المغني ٨ / ١٧٤ .

- نسب ولد الزانية لأمه (ر : نسب / ٤) .
- عتق ولد الزنا (ر : رق / ٥ ج ٣) .
- الوصية بولد الزنا : كان عمر يوصي بأولاد الزنا خيراً^(١) .
- جناية الرجل على رجل وجده على امرأته (ر : جناية / ٣ ب ٦) .
- استبراء الزانية (ر : استبراء / ٣) .

زوج :

- أحوال الزوج في الميراث (ر : إرث / ٥ د) .
- عطاء الزوجة (ر : فيء / ٣ أ ٣ هـ) .
- رجوعها بهبتها لزوجها (ر : هبة / ٤ ج ١) .
- انظر أيضاً أبحاث : نكاح - طلاق - نفقة - إيلاء - ظهار - خلع - عدة - نسب - قذف .

زوجة :

- أحوال الزوجة في الميراث (ر : إرث / ٥ هـ) .
- انظر أيضاً أبحاث : نكاح - طلاق ، نفقة ، إيلاء ، ظهار ، خلع ، عدة ، نسب ، قذف .

زور :

- شهادة الزور وعقوبتها (ر : شهادة / ١ ج ٤) .
- جريمة التزوير وعقوبتها (ر : تزوير / ٢ ب) .

زيارة :

- زيارة الكعبة (ر : حج) و (عمرة) .
- زيارة بيت المقدس (ر : قدس) .

زينة :

١ - تزيين البيت :

كان عمر يكره تزيين البيت بالسناثر ، وكان يهتكها ويأمر بهتكها ، فقد تزوج صفوان بن أمية ، فدعا عمر بن الخطاب إلى بيته ، وقد سُتِرَ بهذه الأدم المنقوشة ، فقال عمر : لو كنتم جعلتم مكان هذا مسوحاً كان أحمل للغبار من هذا^(١) ؛ وبلغه أن صفية امرأة عبد الله بن عمر قد سترت بيتها بقرام أو غيره أهدها لها عبد الله بن عمر ، فذهب عمر وهو يريد هتكه ، فبلغهم ، فنزعوه ، فلما جاء عمر لم يجد شيئاً ، فقال : ما بال أقوام يأتوننا بالكذب^(٢) ؛ وبلغه أن امرأة من أهل البصرة يقال لها خضراء نجدت بيتها - أي كسته بالسناثر - فكتب إلى أبي موسى الأشعري : أما بعد : فإنه بلغني أن الخضراء نجدت بيتها ، فإذا جاءك كتابي هذا فاهتكه ، هتكه الله ، قال فذهب أبو موسى بنفر معه حتى دخلوا البيت فقاموا في نواحيه فقال : ليهتك كل امرئ منكم ما يليه رحمكم الله ، قال فهتكوا ثم خرجوا^(٣) . ولما كان عمر بالشام دعاه يزيد بن أبي سفيان إلى طعام في بيته ، فلما دخل عمر وجد جدران البيت مستورة بالستور ، فوضع عمر طيلسانه ، ثم طفق بتلك الستور يقطعها وأخذ يقول : ويحك أتلبس الشيطان ما لو ألبسته قوماً من الناس لسترهم من الحر والقر^(٤) .

٢ - تزيين السيف ونحوه :

يجوز تزيين السيف ونحوه من أدوات الحرب (ر : حلي / ٣) .

٣ - تزيين جسم الإنسان :

أ - المحافظة على المظهر اللائق : كان عمر يحب ان يظهر الإنسان بالمظهر اللائق ، فلا يقدم على أمر يسيء فيه إلى مظهره ، فقد رأى عمر بن الخطاب صبيغاً وقد حلق شعره كله ، فلامه عمر وهدده وقال له : لو وجدتك محلوفاً

(١) عبد الرزاق ٣١ / ١١ .

(٣) عبد الرزاق ٣١ / ١١ .

(٢) عبد الرزاق ٣١ / ١١ .

(٤) تاريخ المدينة المنورة ٨٣٢ / ٣ .

لضربت الذي فيه عيناك بالسيف^(١)؛ وأثنى على من اهتم بمظهره، فغير الشيب الذي يسيء إلى منظره، فعن الحكم بن عمرو الغفاري قال : دخلت أنا وأخي رافع على أمير المؤمنين عمر، وأنا مخضوب بالحناء، وأخي مخضوب بالصفرة، فقال عمر: هذا خضاب الإسلام، وقال لأخي رافع: هذا خضاب الإيمان^(٢).

ب - التزين بصبغ الشعر (ر : شعر / ٢) .

ج - المبالغة في التزين : وإذا كان عمر يحب أن يظهر الإنسان المسلم بالمظهر اللائق إلا أنه كان يكره أن يصرف الإنسان جل همه إلى مظهره، لأن هناك قضايا أكبر، عليه أن يهتم بها، ومن هنا كره أن يصون الرجل نفسه كما تصون المرأة نفسها، ولا يزال يرى كل يوم مكتحلاً، وأن يحف لحيته كما تحف المرأة^(٣).

د - الزينة بالحلي : كان عمر يستحب أن تلبس المرأة الحلي، وأباح للرجل أن يتحلى بالخاتم (ر : حلي / ٢) .

هـ - متى تحرم الزينة : تحرم الزينة على المرأة في أحوال :

(١) حين خروجها من بيتها : فقد خرجت امرأة في عهد عمر متزينة، قد أذن لها زوجها، فأخبر بها عمر، فطلبها، فلم يقدر عليها، فقام خطيباً فقال : هذه الخارجة، وهذا - لمرسلها - لو قدرت عليها لشترت بهما، ثم قال : تخرج المرأة إلى بيت أبيها يكيد بنفسه - وجود بها - وإلى أخيها يكيد بنفسه، فإذا خرجت فلتلبس معاوזהها، فإذا رجعت فلتأخذ زينتها في بيتها ولتتزين لزوجها^(٤) و (ر : حجاب / ١ ج) .

(٢) أثناء العدة : فلا يجوز للمرأة أن تتزين ما دامت في العدة (ر : عدة / ٩ هـ) .

و - إباحة تزين الأمة المعروضة للبيع (ر : تدليس / ٣) .

(٣) كنز العمال برقم ١٧٤٦٤ .

(٤) عبد الرزاق / ٤ / ٣٧٢ .

(١) المغني ١ / ٨٩ .

(٢) المغني ١ / ٩١ .